الأمم المتحدة

A/HRC/13/59

الجمعية العامة

Distr.: General
6 January 2010
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الثالثة عشرة
البند ٩ من جدول الأعمال
العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من أشكال التعصب: متابعة وتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان

تقرير فريق الخبراء العامل المعني بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي

زيارة الفريق العامل إلى إكوادور
(٢٢ إلى ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٩)

موجز

بدعوة من حكومة إكوادور، قام فريق الخبراء العامل المعني بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي ببعثة رسمية إلى إكوادور في الفترة من ٢٢ إلى ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وينظر الفريق العامل، في هذا التقرير، في الحالة العامة للسكان المنحدرون من أصل أفريقي في إكوادور، ويصف الوضع الذي يجد فيه السكان المنحدرين من أصل أفريقي أنفسهم والأوضاع التي تعرِّضهم للتمييز، ويوجز الإجراءات المتخذة على مختلف المستويات لرفاه هؤلاء السكان. ويختتم التقرير بتوصيات يرى الفريق العامل أنها ستفضي، إذا نُفِّذت، إلى تحسينات ملموسة لحالة السكان المنحدرين من أصل أفريقي في إكوادور.

وتبيَّن للفريق العامل، أثناء زيارته إلى إكوادور، أن المشاكل التي يواجهها السكان المنحدرون من أصل أفريقي تتصل أساساً بنقص الاستفادة من الخدمات الأساسية مثل السكن اللائق والرعاية الصحية والتعليم والارتفاع غير المتناسب في مستويات البطالة والتمثيل في مراكز الاحتجاز، والتهوين من إسهام المنحدرين من أصل أفريقي في الهوية الوطنية والتمثيل السلبي لهم في وسائط الإعلام. ويعزو الفريق العامل هذا الوضع، إلى حد بعيد، إلى العنصرية الهيكلية القائمة نتيجة الماضي الاستعماري لإكوادور، التي تحرك نفسيته الجماعية إلى يومنا هذا.

الرجاء إعادة الاستعمال

وفي هذا الصدد، يقدِّر الفريق العامل انفتاح حكومة إكوادور، وإدراكها للمشاكل القائمة، والتزامها بمواجهة هذه التحديات ببرامج ابتكارية ومبادرات تشريعية. ويعرب الفريق العامل عن إعجابه الشديد بالدستور الجديد الذي اعتُمد في عام ٢٠٠٨، الذي يمكِّن من تسجيل تقدم في حماية وتعزيز حقوق الإنسان لجميع الفئات الضعيفة، بما يشمل السكان المنحدرين من أصل أفريقي. ويُعتبر الاعتراف بالحقوق الجماعية للسكان المنحدرين من أصل أفريقي وحمايتها مبادرات طموحة تسعى نحو معالجة ما لحق هذه الشريحة من المجتمع من أوجه حيف تاريخي وحرمان من حقوق.

ويثني الفريق العامل على إنشاء مؤسسة النهوض بالإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي والعمل الذي تضطلع به في إرشاد سياسة الحكومة المتعلقة بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي في إكوادور. ووفقاً لإعادة الهيكلة المؤسسية الواسعة النطاق التي بدأ تطبيقها مع اعتماد الدستور الجديد في عام ٢٠٠٨، يأمل الخبراء في أن تواصل المؤسسة الجديدة التي ستحل محلها إرشاد السياسة الحكومية بفعالية لمعالجة التحديات التي يواجهها الإكوادوريون المنحدرون من أصل أفريقي وكفالة مشاركتهم على قدم المساواة في جميع جوانب حياة المجتمع وتطوير البلد وتنميته الاقتصادية.

ويلاحظ الفريق العامل مبلغ الموارد غير المسبوق الذي استثمرته الحكومة في الخدمات الاجتماعية أثناء السنتين الماضيتين لإفادة أفقر شرائح المجتمع بصفة خاصة، ويسلّم بالأثر النافع المتواصل لهذه الاستثمارات في العديد من الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي. بيد أن الخبراء يرون أن من الضروري أيضاً تخصيص استثمار هادف للمجتمعات المنحدرة من أصل أفريقي تحديداً لمعالجة ما تعانيه بعض هذه المجتمعات من نواقص خطيرة تعتري إتاحة الخدمات الأساسية لها.

ويرحب الفريق العامل بالتدابير التي تضمنتها خطة التنمية الوطنية للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠، والتي وُضعت لتشجيع التنمية المؤسسية لمنظمات الإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي، وتعزيز إدماج السكان المنحدرين من أصل أفريقي بأمور منها وضع حصص لتمثيلهم في المؤسسات الحكومية والنهوض بوضع الإكوادوريات المنحدرات من أصل أفريقي. ويشجع الخبراء الحكومة على مضاعفة جهودها لكفالة تنفيذ جميع التدابير المتوخاة في خطة التنمية الوطنية لإفادة السكان المنحدرين من أصل أفريقي.

وتشمل التدابير الملموسة التي أوصى بها الفريق العامل اعتماد تشريع محدد يتناول عدم التمييز؛ وتنظيم حملة وطنية لتعزيز تعدد الثقافات واحترام كرامة السكان الإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي؛ واعتماد تدابير لتقليص الفجوة القائمة في مجال التعليم بين الإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي وبقية السكان؛ واعتماد تعليم – إثني للسكان المنحدرين من أصل أفريقي، وتعزيز المجتمع المدني للإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي؛ واتخاذ تدابير للقضاء على العنصرية والتمييز العنصري في وسائط الإعلام؛

وبذل مزيد من الجهود للتشجيع على مشاركة الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي في الإدارة العامة؛ وإنشاء مركز للدراسات بشأن الإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي؛ وزيادة تطوير خدمات المساعدة القانونية المجانية؛ وإنشاء وحدة فرعية داخل مكتب أمين المظالم تُعنى بالقضايا المتعلقة بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي، ووضع برامج خاصة لتعزيز تعليم النساء المنحدرات من أصل أفريقي.

المحتويات

		الفقـــرات	الصفحة
أولاً –	مقدمة	١-٤	٥
ثانياً –	سياق السكان المنحدرين من أصل أفريقي في إكوادور	٥-١٧	٦
	ألف– الحالة العامة	٥-١١	٦
	باء – إطار حماية حقوق الإنسان للسكان المنحدرين من أصل أفريقي	١٢-١٧	٨
ثالثاً –	السكان المنحدرون من أصل أفريقي في إكوادور: تعليقات عامة	١٨-٥٠	١٠
	ألف– مشاركة السكان المنحدرين من أصل أفريقي في جميع جوانب حياة المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفي تطوير البلد وتنميته الاقتصادية	١٨-٣٧	١٠
	باء – السياسات الخاصة بإدماج السكان المنحدرين من أصل أفريقي	٣٨-٤٠	١٦
	جيم– تدابير لتعزيز الإلمام بتراث وثقافة السكان المنحدرين من أصل أفريقي واحترام هذا التراث والثقافة	٤١-٤٣	١٧
	دال – العنف والسكان المنحدرون من أصل أفريقي	٤٤-٤٧	١٨
	هاء – منظور نوع الجنس	٤٨-٥٠	١٩
رابعاً –	الاستنتاجات والتوصيات	٥١-٨٢	٢٠

أولاً – مقدمة

١- قرر فريق الخبراء العامل المعني بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي في دورته الرابعة القيام بزيارات قطرية بصفتها ضرورية للنهوض بولايته بفعالية، آخذاً في الحسبان مركزه كإجراء من الإجراءات الخاصة للجنة حقوق الإنسان السابقة. وخلص الفريق العامل إلى أن هذه الزيارات يمكن أن تسهم في فهم متعمق لحالة السكان المنحدرين من أصل أفريقي في شتى مناطق العالم[(١)].

٢- وبدعوة من حكومة إكوادور، قام الفريق العامل بزيارة قطرية إلى إكوادور في الفترة من ٢٢ إلى ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وترأس الوفد جو فرانس، رئيس الفريق العامل، وضم الوفد كذلك الخبيرة ميريانا نايشيفسكا. وزار الخبراء أثناء بعثتهم كيتو وغواياكيل وتشوتا وسان لوريتزو.

٣- والتقى الفريق العامل في كيتو بالمدير العام لحقوق الإنسان والشؤون الاجتماعية بوزارة الخارجية، ونائب وزير تنسيق الأمن الداخلي والخارجي؛ والمدير التنفيذي لمؤسسة النهوض بالإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي؛ ورئيس الكونغرس الوطني؛ ووزير العدل وحقوق الإنسان؛ ومستشار في شؤون تعدد الثقافات بوزارة التنسيق للتراث الطبيعي والثقافي؛ ووكيل أمين شؤون الإحصاء والتحليل بوزارة التنسيق للتنمية الاجتماعية؛ ووكيل أمين الأمانة الوطنية للتخطيط والتنمية وموظفيها؛ والمدعي العام لإكوادور؛ ومدير برنامج تنمية الإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي بمديرية الإدماج الاجتماعي بكيتو؛ ورئيس محكمة العدل الوطنية، وأمين المظالم الوطني ووزير الإدماج الاجتماعي والاقتصادي. كما تقابل الخبراء مع ممثلين عن وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، ومع جامعيين وأفراد من المجتمعات المحلية للإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي في غواياكيل وتشوتا وسان لوريتزو. وفي سان لوريتزو، زاروا كذلك مدرسة ابتدائية أغلبية تلاميذها إكوادوريون من أصل أفريقي.

٤- ويود الخبراء أن يشكروا حكومة إكوادور على دعوتها ومساعدتها وعونها قبل زيارتهم البلد وأثناءها. ويودون كذلك أن يشكروا ممثلي المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والجامعيين والسكان المنحدرين من أصل أفريقي الذين التقوا بهم أثناء بعثتهم. وفي هذا التقرير، ينظر الخبراء في حالة السكان المنحدرين من أصل أفريقي الذين يعيشون في إكوادور. ويصف هذا التقرير الوقائع التي وقف عندها الفريق العامل أثناء زيارته والمعلومات التي تلقاها.

---

(١) انظر E/CN.4/2005/21، الفقرة ٩٨.

ثانياً – سياق السكان المنحدرين من أصل أفريقي في إكوادور

ألف – الحالة العامة

٥- بدأ الأجداد الأفارقة للإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي يصلون إلى إكوادور في إطار تجارة الرقيق التي انطلقت في القرن السادس عشر وما تلا ذلك من انتشار الـشتات الأفريقي في الأمريكتين. وأدى تهميشهم أثناء فترة الرق إلى حرمانهم من أي إمكانية للتطور الاجتماعي أو الإدماج في أوساط عامة السكان. وألغي الرق في إكوادور في عـام ١٨٥١ وحُرِّر العبيد تدريجياً أثناء الخمس سنوات التالية. بيد أن تحرير الإكوادوريين المنحدرين مـن أصل أفريقي لا يعني أنهم اكتسبوا فوراً الحقوق السياسية أو الاقتصادية أو حـق التملـك. لذلك، نُظمت حركات عديدة أثناء القرنين العشرين والحادي والعشرين بهـدف ضـمان الحقوق للسكان الإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي، بيد أنه لم يُحقق بعد هدف التمتع الكامل بجميع الحقوق علـى قـدم المـساواة مـع الأفـراد الـذين ينتمـون إلى ثقافـة الأغلبية الإكوادورية.

٦- واليوم، ينتشر السكان المنحدرون من أصل أفريقي في جميع أنحـاء إكـوادور، وإن كانوا أكثر عدداً في بعض المناطق. ففي مقاطعة إسميرالداس في الشمال الغربي من البلد، تبلغ نسبة المنحدرين من أصل أفريقي ٣٩,٩ في المائة من مجموع السكان. وقدر التعداد الـوطني لعام ٢٠٠١ أن السكان الإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي بلغوا نسبة ٤,٩٧ في المائة من عدد السكان على الصعيد الوطني، وقدّرت دراسة استقصائية أجريت بعد ذلك بخمـس سنوات بشأن ظروف المعيشة في إكوادور عددهم بنسبة ٥,٧ في المائة من السكان. وأفادت الدراسة الاستقصائية أن السكان المنحدرين من أصل أفريقي يتمتعون بمستويات معيشة دون المستوى الوطني ويواجهون تحديات متعددة في مجالات الاستفادة مـن الـسكن والتعلـيم والصحة وغيرها من الخدمات الأساسية. وعلى سبيل المثال، يناهز متوسط الدخل الـشهري للأسرة المعيشية في إكوادور ٥٢٢ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة، بينما يبلغ دخـل أسرة معيشية إكوادورية منحدرة من أصل أفريقي ٤٠٠ دولار. ويبلـغ متوسـط الـدخل الشخصي للإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي ٢١٠,٨٠ دولارات، بينما يبلغ للسكان البيض ٣١٦,٦٠ دولاراً ويبلغ المتوسط الوطني ٢٦٨ دولاراً. وبالإضافة إلى ذلـك، تفيـد الدراسة الاستقصائية أنه بينما تعيش نسبة ١٢,٩ في المائة من الإكوادوريين دون عتبة الفقر المدقع، فإن هذا الرقم يبلغ نسبة ١٣,٧ في المائة بالنسبة إلى الإكوادوريين المنحـدرين مـن أصل أفريقي.

٧- وفي مجال التعليم، تبين معدلات المواظبة المدرسية للإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي أنهم يقضون في المتوسط سنوات دراسة أقل من البيض. ووفقاً للدراسة الاستقـصائية

لعام ٢٠٠٦، فإن نسبة ١٢,٦٣ في المائة من الإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي أميون، مقارنة بنسبة ٩,١٣ في المائة لدى بقية السكان. ويبدأ الأشخاص المنحدرون من أصل أفريقي في إكوادور بمستويات مواظبة واستكمال أدنى في مرحلة التعليم الابتدائي وتتدهور المستويات على نحو تدريجي ومتزايد دون مستويات المجموعة الإثنية الغالبة في كامل مراحل التعليم الثانوي وتتجذر قلة التمثيل بصفة أكبر في مستوى التعليم العالي. وتبلغ نسبة المواظبة في التعليم الثانوي بالنسبة إلى الإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي ٣٨,٨ في المائة، بينما تبلغ لدى بقية السكان ٥٥,٣ في المائة. ولا يصل إلى الجامعات سوى ٨ في المائة من الإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي، بينما تبلغ هذه النسبة لدى عامة السكان ١٨ في المائة.

٨- ويبرز عدم التكافؤ الذي يعانيه الإكوادوريون المنحدرون من أصل أفريقي كذلك في مجال العمل. وكثيراً ما يتلقون أجوراً أدنى مقارنة بغالبية السكان ويعملون كعمال غير متخصصين في ظل عدم استقرار أمنهم الوظيفي. وترتبط طبيعة العمل الذي يزاوله الإكوادوريون المنحدرون من أصل أفريقي ارتباطاً وثيقاً بتدني مستوياتهم التعليمية وبالتالي يقل تمثيلهم في العمالة المهنية. بل إن هذه الحالة أشد عسراً بالنسبة إلى الإكوادوريات المنحدرات من أصل أفريقي، اللائي يعانين التمييز بسبب نوع الجنس كذلك، واللائي تبلغ نسبة البطالة في صفوفهن ١٧,٥ في المائة.

٩- وفي مجال الصحة، يعاني الإكوادوريون المنحدرون من أصل أفريقي كذلك صعوبات في الاستفادة من نظام الرعاية الصحية. وتتصل أكثر الأمراض شيوعاً لدى هذه الشريحة السكانية بظروف المعيشة غير الصحية، التي كثيراً ما تتميز بارتفاع مستويات التلوث البيئي، وقلة الوصول إلى الماء الصالح للشرب، وسوء إدارة تصريف النفايات.

١٠- وإن الفقر الذي كثيراً ما تتسم به ظروف معيشة الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي في إكوادور يرتبط ارتباطاً وثيقا بعوامل شتى؛ من الجذور التاريخية العميقة للتهميش أثناء بناء الدولة إلى فشلها في تنفيذ سياسات مناسبة لغرض إدماج هذه الشريحة السكانية. وبالإضافة إلى ذلك، تفاقمت ظروفهم بسبب التمييز العنصري والعنصرية الهيكلية التي يتعرضون لها.

١١- ويتضمن الدستور الذي اعتمد في عام ٢٠٠٨ أحكاماً عديدة الغرض منها تحسين وضع الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي، وستتيح، حالما تُسن التشريعات اللازمة، فرصة حقيقية لجبر التمييز التاريخي والهيكلي الذي طالما عانى منه السكان المنحدرون من أصل أفريقي في إكوادور.

باء – إطار حماية حقوق الإنسان للسكان المنحدرين من أصل أفريقي

١– الإطار القانوني الدولي لحماية حقوق الإنسان للسكان المنحدرين من أصل أفريقي

١٢– أثبتت إكوادور التزامها بمكافحة العنصرية والتمييز بالتوقيع والتصديق على سلسلة من الاتفاقيات الدولية التي تتناول العنصرية والتمييز، وهي: العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والبروتوكولان الاختياريان الملحقان بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل. كما صوتت إكوادور لصالح إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. وعلى الصعيد الإقليمي، وقّعت إكوادور وصدّقت على الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان والبروتوكول الإضافي للاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

١٣– وفي عام ٢٠٠٠، اعتمدت إكوادور إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية الذي يتضمن الأهداف الإنمائية للألفية. ومضت الحكومة قدماً في وضع الخطة الإنمائية الوطنية للفترة ٢٠٠٧–٢٠١٠ لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، وتشمل هذه الخطة أحكاماً مختلفة الغرض منها تحسين حالة السكان المنحدرين من أصل أفريقي. واستندت إكوادور أيضاً إلى الالتزامات والتوصيات الواردة في إعلان وبرنامج عمل ديربان لصياغة خطتها الإنمائية الوطنية للفترة ٢٠٠٧–٢٠١٠، وبخاصة فيما يتصل بحالة السكان المنحدرين من أصل أفريقي والتحديات التي تواجههم.

٢– الإطار القانوني الوطني

١٤– اعتمدت إكوادور دستوراً جديداً في عام ٢٠٠٨ يشمل العديد من الضمانات التي تدعم مكافحة العنصرية والتمييز وتعزز إدماج الأقليات، مثل السكان المنحدرين من أصل أفريقي. ويجدر بالذكر أن المادة الأولى من الدستور تؤكد أن البلد "متعددة الثقافات والقوميات" من جملة خصائص أخرى. وتمضي المادة ١١ لتنص على أنه "لا يجوز لأحد أن يتعرض للتمييز بسبب الأصل الإثني... أو الهوية الثقافية... أو اللغة" وأن "القانون يعاقب على جميع أشكال التمييز". وتشمل المادة ذاتها مبادرة هامة تتمثل في أن "الدولة ستعتمد تدابير للعمل الإيجابي تعزز المساواة الحقيقية لأصحاب الحقوق الذين يعانون من الحرمان." كما ينص الدستور على أن الحقوق والضمانات الواردة في الدستور وفي الصكوك الدولية يطبقها ويشرف عليها بصفة مباشرة وفورية جميع موظفي الخدمة المدنية. وتنص المادة ٥٨ من الدستور على أن للسكان الإكوادوريين من أصل أفريقي حقوقا جماعية: وتبدأ المادة بوصف هذه الحقوق، وتؤكد أن للمجتمعات المحلية والقوميات والشعوب الأصلية (ومن

بينهم السكان الإكوادوريون من أصل أفريقي) الحق في عدم التعرض للعنصرية أو لأي شكل آخر من أشكال التمييز القائم على أساس الأصل أو الهوية الإثنية أو الثقافية. كما تنص المادة ٧٥ على أنه للمجموعات التي تتعرض للعنصرية ولكره الأجانب وغيرها من أشكال التعصب والتمييز الحق في الاعتراف بانتهاك حقوقها والتعويض عن ذلك.

١٥- ويلاحظ الخبراء أن القانون الجنائي الإكوادوري يشمل أحكاماً تتعلق بجرائم الكراهية حيث يُعتبر ارتكاب جريمة بدافع عنصري عاملاً مشدداً. بيد أنه لا يوجد قانون محدد مخصص لمكافحة عدم التمييز. فقد سُنّ القانون الخاص بالحقوق الجماعية للسكان الإكوادوريين من أصل أفريقي لعام ٢٠٠٦، الذي اعتُرف فيه بالمجتمعات المحلية الإكوادورية من أصل أفريقي بصفتها تضم سكاناً لهم حقوق اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية ومدنية وإقليمية وجماعية. كما ينشئ هذا القانون المجلس الوطني لتطوير الإكوادوريين من أصل أفريقي، ويكلّفه بوضع سياسات لتطوير وضع السكان الإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي.

١٦- وتخضع مؤسسة النهوض بالإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي لسلطة رئاسة الجمهورية. وبدا واضحاً للخبراء أن هذه المؤسسة تضطلع بدور أساسي في مكافحة التمييز ضد السكان المنحدرين من أصل أفريقي عن طريق وضع السياسات والبرامج والتواصل مع المجتمع المدني. ومن بين أهم المبادرات الجارية حالياً لمكافحة التمييز مشروع الخطة الوطنية لمكافحة العنصرية والتمييز. والهدف الرئيسي لهذا المشروع هو القضاء على مختلف أشكال وممارسات التمييز العنصري والاستبعاد الإثني - الثقافي، من أجل تعزيز مجتمع تعددي ومتعدد الثقافات وشامل لجميع أبنائه. وتهدف الخطة إلى مكافحة التمييز العنصري بالتركيز على حقوق الإنسان، والحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والجماعية الواردة في مختلف الصكوك الدولية.

٣- إطار مدينة كيتو

١٧- اتُّخِذت في كيتو مجموعة من التدابير كذلك لتعزيز إدماج السكان المنحدرين من أصل أفريقي. ففي عام ٢٠٠١، أنشأت مدينة كيتو وحدة المنحدرين من أصل أفريقي في المديرية البلدية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وتُناط بهذه الوحدة مسؤولية وضع وتطبيق سياسات عامة للنهوض بالسكان الإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي قصد الحد من الفقر، وتعزيز الإدارة الذاتية، وتحقيق الإدماج الديمقراطي للسكان الإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي. وتُحقَّق هذه المقاصد مع المراعاة الواجبة لنظرة المنحدرين من أصل أفريقي ذاتهم للتنمية وتعزيز مواردهم الحالية، أي رأس مالهم البشري والاجتماعي. وفي إطار هذه المبادرة، نفّذت مدينة كيتو مجموعة متنوعة من التدابير، يجدر بالذكر منها الأمر البلدي للإدماج الاجتماعي، لجماعة الإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي مع التركيز على

الجانبين الإثني والثقافي. وينص الأمر على وجوب أن تدمج مدينة كيتو السكان المنحدرين من أصل أفريقي في الخطط والبرامج والمشاريع والخدمات التي تنفذها.

ثالثاً – السكان المنحدرون من أصل أفريقي في إكوادور: تعليقات عامة

ألف – مشاركة السكان المنحدرين من أصل أفريقي في جميع جوانب حياة المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفي تطوير البلد وتنميته الاقتصادية

١٨- أُبلغ فريق الخبراء العامل أن مؤسسة النهوض بالإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي هي المؤسسة الوطنية التي تضع سياسات الدولة الخاصة بقضايا الإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي. كما أُبلغ الفريق العامل أن الحكومة تعمل على وضع خطة وطنية لمكافحة العنصرية والتمييز، وأنه حال استكمالها، يجب أن تكون جميع إجراءات مؤسسات الدولة متسقة مع الخطة. ويسمح وضع سياسة هذه المؤسسة ومحتوى الخطة بتحديد ومعالجة أهم التحديات التي يواجهها السكان المنحدرون من أصل أفريقي في إكوادور. ومن خلال الاجتماعات العديدة التي عقدها الخبراء مع مسؤولي الدولة والحكومة والمجتمعات المحلية المنحدرة من أصل أفريقي، وممثلي المجتمع المدني، والجامعيين، والمجتمع الدولي ووكالات الأمم المتحدة، تبين لهم أن القضايا التالية هي ألحّ القضايا الخاصة بمشاركة السكان المنحدرين من أصل أفريقي في جميع جوانب حياة المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفي تطوير بلدهم وتنميته الاقتصادية.

١- الوصول إلى التعليم

١٩- شُدِّدَ أثناء الاجتماعات التي عقدها الفريق العامل مع سلطات الدولة على أن التعليم في المستوى الابتدائي أصبح، لأول مرة، مجانياً في إكوادور، بما في ذلك إتاحة الأزياء والكتب المدرسية والوجبات الغذائية في المدارس. بيد أن الخبراء لاحظوا أن مستويات الأمية في أوساط السكان المنحدرين من أصل أفريقي أعلى من المتوسط الوطني[٢]، ويمثل الوصول إلى التعليم تحدياً مستمراً لهذه الفئة من السكان. وعادة، فإن مستويات المواظبة على الدراسة لدى السكان الإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي هي أقل من المتوسط الوطني، بيد أن للسياسات الحكومية، وبخاصة إلغاء الرسوم المدرسية، أثراً إيجابياً في وصول أطفال الإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي إلى التعليم. وعمّمت إكوادور مؤخراً في نظام التعليم منظوراً يراعي الجانب المتعدد الثقافات ، مكّن مجتمعات السكان الأصليين من

(٢) وفقاً للدراسة الاستقصائية المتعلقة بظروف المعيشة في إكوادور، لعام ٢٠٠٦، فإن نسبة ٩,١٣ في المائة من السكان الإكوادوريين أميون، مقارنة بنسبة ١٢,٦٣ في المائة من الإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي.

الاستفادة من إتاحة دروس بلغات السكان الأصليين ومواضيع تتناسب ثقافياً مع مجتمعات السكان الأصليين. بيد أن الدولة لم تعمم بعد التعليم المتعدد الثقافات ليشمل على نحو منتظم الإكوادوريين من أصل أفريقي. وأُبلغ الخبراء أن تاريخ الإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي وإسهاماتهم في الثقافة الإكوادورية لا تبرز بوضوح في المناهج التعليمية.

٢٠- ووفقاً للمعلومات الواردة، فإن عدداً محدوداً من أطفال الإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي يكملون التعليم الابتدائي، وتواصل نسبة أقل التعليم الثانوي، ولا يلتحق بالجامعات سوى قلة قليلة منهم. وتقل نسبة خريجي الجامعات المنحدرين من أصل أفريقي في إكوادور عن ١ في المائة، رغم أنهم يمثلون نسبة ٥,٥ في المائة من السكان[٣]. وتسهم مستويات الفقر المرتفعة وما يرتبط بها من إقبال على الانضمام إلى صفوف القوة العاملة في أقرب وقت إسهاماً كبيراً في التدني الشديد في عدد الإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي الذين يدرسون في الجامعة. وأُبلغ الخبراء أيضاً بوجود اتجاه لدى الأساتذة الجامعيين لاعتبار الطلاب الإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي غير مؤهلين فكرياً للدراسة الجدية. وبالإضافة إلى التدابير الإيجابية (مثل تطبيق نظام حصص في الجامعات لصالح الطلبة المنحدرين من أصل أفريقي)، اقتُرِح وضع هيكل دعم على مستوى الجامعات يساعد الطلاب الإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي على التعرف على بيئة غير مألوفة للكثيرين منهم.

٢١- وأُبلغ الخبراء، أثناء اجتماعهم بسلطات كيتو، أنه بالرغم من أن برنامج التعليم يُدار على الصعيد الوطني، فإن السلطات تعمل في الوقت الحاضر على إعداد أمر بلدي يضمن أماكن في المدارس المحلية للطلاب المنحدرين من فئات معوزة، مثل السكان الإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي. وسيُيسّر الأمر البلدي كذلك تطبيق برنامج الوجبات الغذائية المجانية في المدارس، الذي سيساعد على منع تسرُّب التلاميذ من المدارس. وبغية تحسين استفادة الفئات الضعيفة من التعليم، تزمع مدينة كيتو إتاحة عدد من الزمالات للطلاب من الفئات المعوزة ومطالبة المدارس بالإبلاغ عن عدد الطلاب الإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي المسجلين وعدد الذين يستكملون دراستهم.

٢٢- وأثناء اجتماع الخبراء مع المنظمات غير الحكومية في وادي تشوتا، أُبلغ الخبراء بمشروع ينفِّذه اتحاد المجتمعات المحلية للسود في إمبابورا وكارتشي لوضع برامج تعليمية بشأن تاريخ الإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي، أملاً في أن تُدرج هذه البرامج في المناهج التعليمية المحلية. وأثناء اجتماع الخبراء بأكاديميين، علموا أنه بالرغم من أن التعليم الإثني (التعليم لصالح المنحدرين من أصل أفريقي) يجري بصورة غير رسمية، يلزم وضع برنامج رسمي يراعي الاحتياجات الخاصة بالتلاميذ من المجتمعات المحلية المنحدرة من أصل أفريقي.

---

(٣) أُجري آخر تعداد للسكان في إكوادور عام ٢٠٠١ ووُجدَ أن السكان المنحدرين من أصل أفريقي يمثلون نسبة ٤,٩٧ في المائة من عامة السكان. وبينت الدراسة الاستقصائية الوطنية المتعلقة بظروف المعيشة، التي أُجريت في عام ٢٠٠٦، أن هذه النسبة تمثل ٥,٧ في المائة من السكان.

ولا ينبغي أن يكون هذا البرنامج نسخة من التعليم الإثني الذي وُضع لصالح مجتمعات السكان الأصليين بل برنامجاً يتماشى مع الحالة الخاصة للطلبة المنحدرين من أصل أفريقي واحتياجاتهم. وفي الاجتماعات التي عقدها الخبراء مع المنظمات غير الحكومية وأفراد المجتمع المحلي من سان لوريتزو في مقاطعة اسميرالداس، شدد المشاركون كذلك على أن التاريخ الإكوادوري وغيره من الكتب المدرسية لا تغطي دور ومساهمة الإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي بصورة كافية. وبالإضافة إلى ما ينطوي عيه تعليم الأطفال المنحدرين من أصل أفريقي تاريخ أجدادهم من مزايا بديهية، أُشير إلى أنه ينبغي تثقيف جميع الأطفال الإكوادوريين بمساهمة الإكوادوريين من أصل أفريقي في البلد على مر تاريخه.

٢- الاستفادة من الخدمات الأساسية

٢٣- على مر السنتين الماضيتين، استثمرت حكومة الإكوادور مبلغاً لم يسبق له مثيل من الموارد في الخدمات الاجتماعية المصممة خصيصاً لإفادة أفقر شرائح المجتمع. ورغم ذلك، أُبلغ الخبراء، أثناء اجتماعات عديدة، أن الإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي لا يزالون يستفيدون بصورة محدودة من الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم والسكن اللائق. وأُبلغ الخبراء بتنفيذ استراتيجيات للحد من الفقر وتعزيز الاستفادة من الخدمات الأساسية على أساس الحاجة الجغرافية المحددة، بدل استهداف قطاعات معينة من المجتمع، مثل الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي. ويرى الخبراء أنه بالرغم من إفادة هذا النهج في رفع المستويات المعيشية في منطقة جغرافية معينة، فإنه لا يزال من الملائم كذلك أن تستهدف برامج محددة إفادة مجتمعات الإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي، حيثما وُجدت.

٢٤- وأُبلغ الخبراء بالصعوبات التي تواجهها عائلات الإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي في سعيها لإيجار مساكن بسبب مواقف المالكين العنصرية. وينطبق ذلك بالخصوص على حالة الأُسر الكبيرة التي تبحث عن مسكن. كما اعتُبر الوصول إلى الماء الصالح للشرب مشكلة يواجهها العديد من مجتمعات الإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي، بما في ذلك المجتمعات التي زارها الخبراء في غواياكيل. وفي أحد هذه المجتمعات، أُبلغ الخبراء بأن إمدادات الماء الصالح للشرب باتت متوافرة مؤخراً فقط وذلك نتيجة لجهود جماعية بذلها السكان أنفسهم. واعتُبر الوصول إلى الماء مشكلة بالنسبة إلى الإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي الذين يقيمون في وادي تشوتا والذين التقى الخبراء بهم: وفي هذه الحالة، كان مبعث القلق عدم كفاية كمية المياه اللازمة لري المحاصيل.

٢٥- وكان للزيارة التي قام بها الخبراء إلى مجتمعات سينيبا في جزيرة ترينيتاريا وبورتيتي دي تاركي، وكلاهما في مقاطعة غواياكيل، وقْع بالغ في نفوسهم بسبب الفقر المدقع الذي تعانيه هذه المجتمعات المحلية والحاجة إلى معالجته فوراً. فقد كانت البيوت بائسة. وكانت أغلبية الطرقات غير معبّدة، وكانت تربط بين العديد من البيوت المطلّة على نهر معابر خشبية غير مستقرة، وكانت أسلاك كهربائية مُرتجَلة ملقاة على طول الشارع أمام البيوت، مما يمثل

خطراً على جميع المارة. وثمة حاجة مُلحّة إلى الاستثمار لرفع مستوى السكن المتاح للمجتمعات المحلية التي زارها الخبراء في غواياكيل.وأُبلغ الخبراء بعدم وجود مصحات أو مدارس عامة أو خدمات رعاية للأطفال في أي مجتمع من المجتمعات التي زارها الخبراء وأن السكان يستوفون احتياجاتهم الأساسية بأنفسهم بشتى الطرق، بمساعدة منظمات غير حكومية.

٢٦- وبالإضافة إلى وضع برامج حكومية لإتاحة الخدمات الأساسية لمجتمعات الإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي حيثما انعدمت هذه الخدمات، يشجع الخبراء الحكومة على النظر في العمل الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية في المجتمعات المهمشة للمنحدرين من أصل أفريقي، مثل سينيبا وبورتيتي دي تاركي، بغية الوقوف على الطرائق التي يمكن للحكومة أن تتعاون بها مع هذه المنظمات على تحسين استفادة السكان المنحدرين من أصل أفريقي من الخدمات الأساسية.

٣- المشاركة في الحياة العامة

٢٧- تضطلع مؤسسة النهوض بالإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي بدور هام في تحديد وإبراز قضايا التمييز التي يواجهها الإكوادوريون المنحدرون من أصل أفريقي وتوجيه سياسة الدولة لمعالجة هذا التمييز. وأُعجب الخبراء بفهم المؤسسة للتحديات التي يواجهها الأشخاص المنحدرون من أصل أفريقي وعزمها على كفالة إعمال الحقوق الواردة في الدستور الجديد التي تفيد السكان المنحدرين من أصل أفريقي. بيد أنه لاينبغي اعتبار هذه المؤسسة بديلاً لمشاركة الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي في الحياة العامة. ويشدد الخبراء على الحاجة إلى تعزيز هذه المشاركة في جميع مجالات الحياة العامة، بما فيها الأحزاب السياسية والسلطة القضائية وقوات الشرطة والمهن مثل التعليم والمهن القانونية والجامعية.

٢٨- وأُبلغ الخبراء بأن الإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي يفتقرون إلى حركة مجتمع مدني قوية ومتماسكة لتمثيل مصالحهم ودعمها. وينبغي للمجتمع المدني والحكومة بذل جهود لتعزيز المجتمع المدني حتى يتمكن من الدفاع بصورة فعالة عن تطوير حالة الإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي والمساهمة في مكافحة التمييز الذي يواجهونه. ويسلّم الخبراء بالتدابير العديدة والمتنوعة التي اعتمدتها الحكومة - والتي تزمع اعتمادها - لتحسين حالة الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي، بيد أنهم يعتقدون اعتقاداً راسخاً أن للمجتمع المدني دوراً حيوياً يضطلع به في هذا الصدد لا ينبغي أن تحجبه مؤسسات الدولة.

٢٩- وبينما يشجع الخبراء الحكومة على مواصلة خططها لتغيير مؤسساتها وبرامجها على نحو يعكس المجتمع المتعدد الثقافات والقوميات المشار إليه في الدستور الجديد، فإنهم يحثونها على اتخاذ تدابير نشطة لتعزيز مشاركة جماعات وحركات المجتمع المدني للمنحدرين من أصل أفريقي في الحياة العامة. وتقضي خطة التنمية الوطنية للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠ بأن تشجع

مؤسسة النهوض بالإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي ووزارة الرفاه الاجتماعي على التطوير المؤسسي لمنظمات الإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي عن طريق التعاون التقني والتدريب في مجالات تخطيط البرامج والمشاريع وتقديمها ومتابعتها وتقييمها. ويرحب الخبراء بهذا الالتزام ويشجعون السلطات المعنية على تخصيص الموارد اللازمة لبلوغ هذه الغاية.

٣٠- وأُبلِغَ الخبراء بانتخاب أربعة إكوادوريين من أصل أفريقي في البرلمان أثناء الانتخابات الأخيرة؛ بيد أن هذا العدد لا يمثل نسبة السكان الإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي. ووفقاً للتعداد الوطني لعام ٢٠٠١، فإن نحو ٥ في المائة من السكان ينحدرون من أصل أفريقي، بينما لا يمثل البرلمانيون الأربعة سوى نسبة ٣ في المائة من بين ١٢٤ عضواً في البرلمان. ومما شجع الخُبَراء أنه سيكون للمجلس الانتخابي المزمع إنشاؤه عضو من أصل أفريقي من بين أعضائه الخمسة المعينين. ويشجع الخبراء على اتخاذ مزيد من مبادرات العمل الإيجابي هذه التي سيكون أثرها تعزيز مشاركة الإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي في الحياة العامة. وتتمثل مبادرة أخرى في إنشاء مجلس مشاركة المواطنين والمراقبة الاجتماعية، الذي يجب أن يضم ما لا يقل عن ممثل واحد من مجموعة الإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي.

٤- صورة الإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي في وسائط الإعلام والمواقف الاجتماعية

٣١- أُبلِغَ الخبراء في مناسبات عديدة بأنه كثيراً ما يُصَوَّر الإكوادوريون المنحدرون من أصل أفريقي تصويراً مشوهاً ويتعرضون للسخرية في وسائط الإعلام. وكثيراً ما تختزل وسائط الإعلام الإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي في قوالب نمطية ذات بعدين ومُذِلَّة، وهو أمر مقلق لا يدل على قلة حساسية وسائط الإعلام فحسب بل أيضاً على مواقف عنصرية دفينة في المجتمع الإكوادوري. وفي عدد من الاجتماعات أُبلِغَ الخبراء بوجود تسامح عام في المجتمع تجاه المواقف العنصرية ضد السكان المنحدرين من أصل أفريقي وأن القوالب النمطية السلبية التي تتناقلها عنهم وسائط الإعلام هي مجرد انعكاس لهذه الظاهرة الأوسع نطاقاً. ويشجع الخبراء الحكومة على تنظيم حملة توعية لتثقيف الجمهور بالعنصرية التي تستهدف السكان المنحدرين من أصل أفريقي. وينبغي لوسائط الإعلام أن تشارك مشاركة نشطة في هذه الحملة.

٣٢- ولا يعمل أفراد الخدمة المدنية في عزلة عن المجتمع، والمواقف العنصرية التي يحملها المجتمع تجاه السكان المنحدرين من أصل أفريقي موجودة أيضاً لدى الأفراد العاملين في مؤسسات مثل قوات الشرطة. ومن بين الحالات التي كان لها صدى خاص ووُجه إليها انتباه الخبراء في مناسبات عديدة هي حالة احتجاز الشرطة وإساءة معاملتها المزعومة ٢٣ شاباً ينحدرون من أصل أفريقي بحديقة عامة في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٨. ووفقاً للمعلومات الواردة، فإن السبب الذي قدمته الشرطة لإلقاء القبض عليهم هو أنهم كانوا يتصرفون على نحو يثير الشبهة. وأوضح المصدر نفسه أن الرجال كانوا في الواقع يُعِدّون لمقابلة في كرة

القدم. وتعتبر الحالة على نطاق واسع حالة من حالات التنميط العنصري من جانب الشرطة ضد الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي، وقد أثارت جدلاً واسعاً. وجدير بالملاحظة أن الشرطة نفذت العملية ترافقها وسائط الإعلام. ولم تؤدّ تغطية وسائط الإعلام الناجمة عن ذلك بأي حال من الأحوال إلى تعزيز قضية مكافحة وضع القوالب النمطية السلبية ضد السكان المنحدرين من أصل أفريقي. وأُبلِغَ الخبراء بأن مفوض شرطة عوقب بسبب الحادثة ولكن لم يُعاقب الضابط الذي كان مكلفاً بتنفيذ العملية. ويوصي الخبراء بأن تُناط بهيئة مستقلة مهمة التحقيق في هذه القضية وفي أي قضية أخرى تتضمن تنميطاً عنصرياً مزعوماً من جانب الشرطة.

٣٣- وينبغي للخطة الوطنية لمكافحة العنصرية والتمييز التي تعكف الحكومة على صياغتها حالياً أن تشمل تدابير لمعالجة تقديم قوالب نمطية سلبية للمنحدرين من أصل أفريقي في وسائط الإعلام وتعزيز التغيير الإيجابي في المواقف المجتمعية تجاه هذه الشريحة من المجتمع الإكوادوري. وأحاط الخبراء علما بأن مكتب أمين المظالم الوطني قد اتخذ إجراءً في قضية بث إعلان عنصري في الإذاعة في الفترة السابقة للانتخابات الأخيرة، محيلاً القضية إلى الهيئة الانتخابية المعنية. ويضطلع مكتب أمين المظالم بدور حيوي في الارتقاء بمكافحة التمييز في إكوادور، ويشجع الخبراء المكتب على المساهمة بنشاط في وضع الخطة الوطنية لمكافحة العنصرية والتمييز.

٥- الفقر

٣٤- من بين جميع القضايا التي تؤثر سلباً في الإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي، بدا للخبراء أن الفقر من أشدها ضرراً. وأثناء زيارة الخبراء إلى مجتمعات إكوادوريين منحدرين من أصل أفريقي في مقاطعة غواياكيل، وقفوا على ظروف من الفقر كانت مستويات المعيشة فيها أدنى كثيراً من المستويات الدولية المقبولة. ووفقاً لتعداد عام ٢٠٠١، يعيش ٧٠,٣ في المائة من الإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي في حالة فقر، بينما يبلغ المتوسط الوطني ٦١,٣ في المائة. وتوجد كذلك فوارق هامة بين مستويات الفقر في المراكز الحضرية والأوساط الريفية. وبينما يبلغ مستوى الفقر للإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي في المراكز الحضرية نسبة ٦٢,٦ في المائة، فإن مستواه في المناطق الريفية يبلغ نسبة ٨٧,٢ في المائة[٤].

٣٥- ويعود الفقر في أوساط الإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي، إلى حد بعيد، إلى ارتفاع مستويات البطالة في صفوفهم. وحيثما وجدوا عملاً فإن ذلك كثيراً ما يكون في وظائف غير متخصصة ومتدنية الأجر. ويتألف عدد كبير من الأسر المعيشية من الأم العزباء

(٤) Technical Secretariat of the Social Front, *Los Afroecuatorianos en cifras* (Afro-Ecuadorians in Numbers), 2006, p. 43.

وأطفالها الذين تعيلهم بما تكسبه من أجر متدن. وأُبلِغَ الخبراء بأن ما يربو على ٥٠ في المائة من النساء العاملات المنحدرات من أصل أفريقي يعملن في وظائف غير ثابتة وغير نظامية. وأعرب بعضهن للخبراء عن قلقهن من أن تؤدي القوانين الجديدة التي تتصدى للاقتصاد غير النظامي (الاستيراد غير المشروع للسلع) إلى تهديد أسباب رزقهن وقدرتهن على دعم أسرهن مالياً. وبينما يسلم الخبراء بمسؤولية الحكومة عن تنظيم الواردات، فإنهم يقترحون استكشاف مشاريع للطرائق البديلة المولِّدة للدخل كوسيلة للتقليل إلى أبعد حد من تضرّر العائلات المنحدرة من أصل أفريقي التي تعتمد على الاقتصاد غير النظامي لإعالة أنفسها.

٣٦- وعلم الخبراء أثناء اجتماعهم بسلطات كيتو أن المنحدرين من أصل أفريقي الذين يعيشون في العاصمة الوطنية يعانون كذلك من مستويات مرتفعة من الفقر. ورغم أن نسبة عامة السكان التي تعيش في حالة فقر (تُقاس على أساس الاحتياجات الأساسية غير المشبعة) هي ٣٣,٥ في المائة، فإن نسبة الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي الذين يعيشون في حالة فقر في كيتو تبلغ ٤٤ في المائة. وفي بعض الأحياء، يرتفع هذا المستوى ارتفاعاً ملموساً فيبلغ نسبة ٤٥ في المائة في كالديرون، و٥٦,٦ في المائة في تومباكو و٧٧ في المائة في كينشي. وفي كيتو، تُعتَبر البطالة لدى المنحدرين من أصل أفريقي سبباً رئيسياً من أسباب الفقر.

٣٧- وللفقر أثر سلبي في التمتع بالعديد من الحقوق (مثل الحق في التعليم والسكن والصحة) ويعزز القوالب النمطية السلبية للمنحدرين من أصل أفريقي في وعي الجمهور. ويشجع الخبراء الحكومة على مواصلة تنفيذ برامج للتخفيف من الفقر الذي تعانيه الأسر الإكوادورية المنحدرة من أصل أفريقي واستكشاف مشاريع جديدة وابتكارية لتوليد الدخل. وأحاط الخبراء علماً بأن الحكومة تضع خطة لإعادة توزيع الأراضي، ولا سيما الأراضي غير المستغلة التي تملكها الحكومة. وسيمثل ذلك حافزاً اقتصادياً هاماً للأسر المنحدرة من أصل أفريقي التي تستفيد من هذه الخطة ومن شأنه المساهمة بصورة هامة في التخفيف من الفقر في المناطق الريفية. ويقترح الخبراء أن يترافق برنامج إعادة التوزيع هذا بالمساعدة التقنية اللازمة لتكون الأراضي صالحة لتوليد الدخل للمستفيدين منها.

باء - السياسات الخاصة بإدماج السكان المنحدرين من أصل أفريقي

٣٨- لا تظهر العنصرية في المجتمع الإكوادوري جهاراً. ولا توجد، على سبيل المثال، حركات عنصرية. بيد أن الحكومة تعترف بوجود العنصرية، وقد اتخذت ولا تزال تدابير لمكافحتها. ويمثل إنشاء مؤسسة النهوض بالإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي مبادرة محمودة تبرز التزام الحكومة بتحسين أوضاع السكان المنحدرين من أصل أفريقي، بما في ذلك مقاومة ما يواجهونه من عنصرية وتمييز. وبموجب خطة الحكومة لتنفيذ الدستور الجديد المعتمد، سيحل محل هذه المؤسسة مجلس إنصاف المنحدرين من أصل أفريقي. ويأمل الخبراء في أن يواصل هذا المجلس تقديم إسهامات استراتيجية هامة لمكافحة العنصرية التي يواجهها

الإكوادوريون المنحدرون من أصل أفريقي. كما يسر الخبراء أن يعلنوا أن الخطة الوطنية لمكافحة العنصرية والتمييز التي يجري وضعها حالياً ستشمل تخصيص حصص للموظفين الإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي المزمع انتدابهم في دوائر الخدمة المدنية.

٣٩- وأعرب الخبراء عن ارتياحهم لما تناهى إلى علمهم من أن السلطات البلدية لمدينة كيتو اتخذت إجراءات عديدة لصالح السكان الإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي، بما في ذلك تنظيم محفل دولي لائتلاف مدن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ضد العنصرية، وشن حملة للتشجيع على محو الأمية واستكمال الطلبة المنحدرين من أصل أفريقي تعليمهم، والخطة البلدية الاستراتيجية للتنمية الشاملة للسكان المنحدرين من أصل أفريقي في كيتو. وتنبغي الإشارة إلى المجلس الاجتماعي البلدي للقضاء على التمييز العنصري الذي أنشأته سلطات كيتو لمكافحة التمييز وتعزيز التعايش المتناغم وتعدد الثقافات. ويشمل المجلس ممثلين عن كل من الحكومة والمجتمع المدني. وبالمثل، ينبغي الثناء على الأمر البلدي للإدماج الاجتماعي لمجموعة الإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي، الذي يتضمن التركيز على الطابع الإثني - الثقافي. وينص هذا الأمر على وجوب أن تدمج مدينة كيتو، بصورة منصفة، السكان المنحدرين من أصل أفريقي في الخطط والبرامج والمشاريع التي تنفذها وفي الخدمات التي تقدمها.

٤٠- وعلى الصعيد الوطني، تتضمن خطة التنمية الوطنية للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠ العديد من السياسات والبرامج وغيرها من العناصر التي تعزز إدماج السكان المنحدرين من أصل أفريقي. ولوزارة العمل، على سبيل المثال، برنامج "العمل دون التعرض للتمييز" الذي يكفل تخصيص نسبة لا تقل عن ٣ في المائة من الوظائف والعقود في القطاعين العام والخاص للسكان المنحدرين من أصل أفريقي.

جيم - تدابير لتعزيز الإلمام بتراث وثقافة السكان المنحدرين من أصل أفريقي واحترام هذا التراث والثقافة

٤١- أُبلغ الخبراء في مناسبات عديدة بوجود نقص في المعلومات بشأن تاريخ وثقافة الإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي في المناهج الدراسية وبأن ذلك هو أحد أسباب ضآلة المعرفة والتقدير في أوساط عامة السكان بشأن إسهام الإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي في تاريخ البلد وثقافته. وأحاط الخبراء علماً، في اجتماع مع أكاديميين، بأن ثقافة السكان الأصليين واحتياجاتهم التعليمية الخاصة حظيت بالاعتراف بصورة منتظمة منذ عام ١٩٨٨، بيد أنه لم يُعترف بثقافة واحتياجات السكان المنحدرين من أصل أفريقي، الذين يُنظر إليهم من منظار مدى ارتباطهم بثقافة السكان الأصليين أو ثقافة السكان الهجناء. وأعربت وزارة التعليم عن اهتمامها باعتماد التعليم الإثني لصالح المنحدرين من أصل أفريقي، بيد أنه لم يوضع بعد برنامج لهذا الغرض. ويجب أن يتناسب أي برنامج من هذا القبيل مع

خصائص واحتياجات السكان الإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي ولا ينبغي أن يكون مجرد صيغة مكيفة للبرنامج الذي جرى إعداده لصالح مجتمعات السكان الأصليين.

٤٢- وأُبلغ الخبراء بأنه رغم وجود صندوق توثيق لشؤون الإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي بجامعة سيمون بوليفار الأندية يتضمن مجموعة من الشهادات الشفوية والصور التي يمكن أن تُستخدم مستقبلاً كأساس للبحث والتعليم، فإنه لا يوجد حالياً مركز بحوث مخصص لدراسة ثقافة الإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي وتاريخهم. وسيُسهم إنشاء هذا المركز إسهاماً كبيراً في تحسين المعرفة بتراث وثقافة السكان المنحدرين من أصل أفريقي في إكوادور واحترام هذا التراث والثقافة. وتقضي خطة التنمية الوطنية للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠، بأن تنشئ وزارتا التعليم والثقافة مركزاً لدراسة فكر ومعارف الإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي والبحث فيها وإنتاجها ونشرها. وبالمثل، تنص الخطة على أن تنشئ وزارة التعليم لجنة للإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي معنية بالتعليم الإثني ومقرراً جامعياً للدراسات المتعلقة بالإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي. غير أنه بدا للخبراء من المقابلات التي أجروها أن هذه التدابير الثلاثة لم تنفذ بعد، وبالتالي فإنهم يشجعون الوزارتين المعنيتين على تنفيذها في أقرب وقت ممكن.

٤٣- كما يقضي الأمر البلدي السالف الذكر للإدماج الاجتماعي لمجموعة الإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي، الذي يتضمن التركيز على البعد الإثني الثقافي بضرورة قيام المؤسسات التعليمية في كيتو بإدماج تاريخ وثقافة الإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي في المناهج التعليمية لهذه المؤسسات.

دال - العنف والسكان المنحدرون من أصل أفريقي

٤٤- تلقى الخبراء أثناء زيارتهم مقاطعة إسميرالدلس معلومات عن بلوغ العنف مستويات مريعة في بعض المجتمعات المحلية في المقاطعة، وبخاصة في صفوف الشبان الإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي، نتيجة تأثير أطراف مسلحة غير مشروعة قادمة من كولومبيا وتجارة المخدرات غير المشروعة. وعلم الخبراء أن أفراداً من جماعات مسلحة غير مشروعة في كولومبيا يعبرون الحدود إلى إكوادور ويضغطون على المزارعين لحملهم على بيع أراضيهم ويجندون شبانا من مجتمعات السكان المنحدرين من أصل أفريقي. كما يعبر الشبان الإكوادوريون الحدود إلى كولومبيا للعمل في زراعة الكوكا وحصادها. ويمثل هذا الوضع مصدراً للعنف يتطلب اهتماماً عاجلاً من السلطات الإكوادورية.

٤٥- ووفقاً للمعلومات الواردة فإن العنف المترلي منتشر في إكوادور، بما في ذلك داخل مجتمع الإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي. ويبدو أن هناك قبولاً ثقافياً ضمنياً لهذا الوضع كما يجري اللجوء إلى العنف في أوساط أخرى، مثل الصفوف المدرسية حيث يلجأ بعض المدرسين إلى العقاب البدني لتأديب الأطفال. وأُوضح للخبراء أن أنماط العنف المكتسبة

في البيت تُكرَّر في مجالات أخرى من الحياة اليومية، وأنه بالرغم من أن ذلك ينطبق على المجتمع الإكوادوري عامة، شُدِّد على أن هذه المسألة تبعث على القلق لدى مجتمع المنحدرين من أصل أفريقي.

٤٦- وإلى جانب قضية احتجاز الشرطة وإساءتها معاملة ٢٣ شاباً ينحدرون من أصل أفريقي في حديقة كارولينا المشار إليها أعلاه، تلقى الخبراء روايات تتعلق بحالات عديدة للعنف المبرر بدوافع عنصرية ضد أشخاص ينحدرون من أصل أفريقي. وعلم الخبراء أن أياً من هذه القضايا لم يبلغ مرحلة المحاكمة. ومن العوائق التي تحول دون معالجة قضايا العنصرية والتمييز العنصري على النحو المناسب، هو أنه وفقاً للأشخاص الذين جرت مقابلتهم، لا يوجد في إكوادور تشريع يحظر العنصرية أو التمييز في حد ذاته. وتمثل العنصرية ظرفاً مشدداً عندما تترافق مع ارتكاب جريمة يُحاكَم عليها، بيد أنها لا تمثل في حد ذاتها جريمة. ويقترح الخبراء على الحكومة أن تنظر في سن تشريع يحظر العنصرية والتمييز تحديداً.

٤٧- وهناك فرط في تمثيل السكان المنحدرين من أصل أفريقي في إكوادور بمراكز الاحتجاز مقارنة بعامة السكان. وأُبلغ الخبراء بأن ما يربو على ١١,٦ في المائة من السجناء ينحدرون من أصل أفريقي، في حين أنهم يعدّون، مثلما ذُكر سابقاً، أكثر بقليل من ٥ في المائة من السكان الإكوادوريين. وفي مدينة كيتو، تبلغ نسبة نزلاء السجون من أصل أفريقي ١٨,٤ في المائة بينما لا تتجاوز نسبتهم ٣,١ في المائة من سكان المدينة. وأُوضح للخبراء أن هذه الأرقام غير المتناسبة يمكن أن تُعزى إلى ارتفاع مستويات البطالة وتدني الأجور وهبوط مستويات التعليم وتفشّي العنصرية التي يتعرض لها السكان المنحدرون من أصل أفريقي.

هاء - منظور نوع الجنس

٤٨- تتضمن خطة التنمية الوطنية للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠ العديد من الأحكام التي وُضعت للنهوض بأوضاع الإكوادوريات المنحدرات من أصل أفريقي. ومن بين هذه الأحكام، تنص الخطة على أن تنظم مؤسسة النهوض بالإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي حملات تثقيفية لعامة الجمهور وللسلطات بغية القضاء على العنصرية والتمييز والتحيز الجنسي. وتقضي الخطة بأن يبادر المجلس الوطني للإكوادوريات إلى صياغة سياسات لمعالجة الفقر لدى الإكوادوريات المنحدرات من أصل أفريقي ويدمج منظوراً جنسانياً وإثنياً في جميع برامجه وسياساته. وتنص الخطة على أن تحفز وزارة الصحة، بالاشتراك مع منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، اعتماد تدابير خاصة تكفل حق الإكوادوريات في الصحة.

٤٩- ويرى الخبراء أنه يلزم اتخاذ المزيد من الإجراءات للوفاء بهذه الالتزامات، نظراً إلى استمرار انتشار التمييز على نطاق واسع ضد المنحدرات من أصل أفريقي وإنكار حقوقهن الأساسية. وتعاني النساء المنحدرات من أصل أفريقي بصفة خاصة من الفقر، وتدني مستويات التعليم ومن مشاكل صحية. وأُبلغ الخبراء أن النساء المنحدرات من أصل أفريقي يعانين معاناة

شديدة من بعض الأمراض الجلدية. وينبغي للسلطات الصحية المعنية التحقيق في هذه الظاهرة وتنفيذ برامج لمعالجة هذه المشكلة الصحية.

٥٠- وأعرب الخبراء عن القلق إزاء عدد الأُسر المعيشية المنحدرة من أصل أفريقي التي تعيلها أمهات عازبات وإزاء الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعانيها. وكثيراً ما تعمل الأمهات العازبات المنحدرات من أصل أفريقي في الوظائف المتدنية الأجر وغير المتخصصة، ولا سيما كعاملات في المنازل، حيث كثيراً ما لا يُسجَّلن، ويفتقرن إلى التأمين الصحي أو المعاشات ويعانين أشكالاً أخرى من الاستغلال. وكثيراً ما يُنجبن في سن مبكرة، مما يحد من فرص استكمال دراستهن وتدريبهن بما يتيح لهن فرصاً إضافية في سوق العمل. وعلم الخبراء أن الإكوادوريات، مثلما هو حال النساء في العديد من البلدان، يتقاضين عامة أجوراً تقل عن أجور الرجال مقابل نفس العمل. ويؤثر هذا التفاوت في النساء المنحدرات من أصل أفريقي بصورة أكبر عندما يقترن بما يواجهنه من تمييز عنصري.

رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

٥١- يلاحظ الخبراء بارتياح الجهود التي تبذلها حكومة الإكوادور لحماية حقوق الإنسان للسكان المنحدرين من أصل أفريقي ولمعالجة القضايا المتعلقة برفاههم. وتمكن الخبراء من إجراء حوار صادق وصريح مع السلطات الحكومية في مجالات الاهتمام ومن جمع معلومات بشأن الإجراءات والتدابير والسياسات التي اتُخذت للتغلب على المشاكل التي يواجهها السكان المنحدرون من أصل أفريقي في البلد.

٥٢- ويساور الخبراء القلق إزاء وجود تسامح عام في المجتمع تجاه المواقف العنصرية التي تستهدف السكان المنحدرين من أصل أفريقي. ويلاحظ الخبراء أن الحكومة تعي جيداً المشاكل التي يواجهها هؤلاء السكان في إكوادور وتعترف بوجود العنصرية في البلد.

٥٣- ويرحب الخبراء بالدستور الجديد المُعتمد في عام ٢٠٠٨ الذي يتضمن العديد من الأحكام المصممة لتطوير وضع السكان المنحدرين من أصل أفريقي. ويأخذ الخبراء علماً بأن المادة المحددة في الدستور التي تنص على أن للسكان المنحدرين من أصل أفريقي حقوقاً جماعية، يمكن أن تؤدي دوراً إيجابياً في التصدي للتمييز الذي يعانيه هؤلاء السكان بتعزيز التمتع بالحق في عدم التعرض للعنصرية أو لأي شكل من أشكال التمييز القائم على أساس الأصل أو الهوية الإثنية أو الثقافة.

٥٤- ويرى الخبراء أن الوضع الراهن هو بمثابة فترة انتقالية لم تبرز فيها بعد نتائج التغييرات التشريعية والمؤسسية. ويشجع الخبراء الحكومة على مواصلة اعتماد التشريعات اللازمة التي ستتيح فرصة حقيقية لمعالجة التمييز التاريخي والهيكلي الذي يعانيه منذ أمد طويل السكان المنحدرون من أصل أفريقي في إكوادور.

٥٥- وأثناء الزيارة، وقف الخبراء على انتشار شعور لدى السكان المنحدرين من أصل أفريقي بالتمييز ضدهم (وهو تمييز هيكلي وواسع الانتشار في الحياة اليومية)، ويستند هذا التمييز في نظرهم إلى قوالب نمطية وأشكال تحيز واسعة الانتشار. كما حدّد الخبراء، أثناء الزيارة، مجالات يجد فيها السكان المنحدرون من أصل أفريقي أنفسهم محرومين من الفرص المتاحة لمجتمع الأغلبية. وهذه المجالات هي: الوصول إلى العمل والسكن والتعليم والاستفادة من الخدمات الأساسية والمشاركة في الحياة العامة.

٥٦- ويؤيد الخبراء إنشاء مؤسسة النهوض بالإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي التي يشرف عليها رئيس الدولة. وبدا واضحاً للخبراء أن هذه المؤسسة تضطلع بدور أساسي في مكافحة التمييز ضد المنحدرين من أصل أفريقي بفضل ما تضعه من سياسات وبرامج وتواصلها مع المجتمع المدني. ويرى الخبراء أن الاستعاضة المعلنة عن هذه المؤسسة بمجلس إنصاف المنحدرين من أصل أفريقي هي خطوة إلى الأمام في مكافحة التمييز.

٥٧- كما يسر الخبراء أن يعلنوا أن الخطة الوطنية لمكافحة العنصرية والتمييز التي يجري وضعها حالياً ستشمل تخصيص حصص للإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي لتوظيفهم في دوائر الخدمة المدنية.

٥٨- ويثني الخبراء على الجهود التي تبذلها السلطات الإكوادورية في إتاحة التعليم المجاني في المستوى الابتدائي على نحو يُمَكِّن من زيادة فرص التعليم المتاحة للسكان المنحدرين من أصل أفريقي. ويساور الخبراء القلق إزاء ارتفاع معدلات الأمية لدى السكان المنحدرين من أصل أفريقي مقارنة بالمتوسط الوطني وإزاء تدني مستويات مواظبتهم على الدراسة عادة. كما يشعر الخبراء بالقلق تحديداً إزاء العدد المحدود من الأطفال الإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي الذين يستكملون التعليم الابتدائي، والعدد الأدنى من الأطفال الذين يواصلون تعليمهم الثانوي، والعدد القليل جداً منهم الذين يسجلون في الجامعات.

٥٩- كما يشعر الخبراء بالقلق إزاء عدم وجود نهج متعدد الثقافات في التعليم يعبِّر عن تاريخ الإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي وثقافتهم وتقاليدهم. ويحيط الخبراء علماً بالجهود التي يبذلها المجتمع المدني لوضع برامج تثقيفية تتعلق بتاريخ الإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي، آملا في أن تُدمج هذه البرامج في مناهج المدارس المحلية. ويدعو الخبراء الحكومة إلى دعم هذه الجهود والاضطلاع بدور قيادي فيها.

٦٠- ويرحب الخبراء بعزم حكومة إكوادور على مكافحة الفقر، ويرغبون، في الوقت نفسه، أن يشددوا على أنه من بين جميع المسائل التي تؤثر سلباً في الإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي، يمثل الفقر أشدها ضرراً. وعندما يعثر الإكوادوريون المنحدرون من أصل أفريقي على عمل، كثيراً ما يكون ذلك في الوظائف غير المتخصصة والمتدنية الأجر. ويشجع الخبراء الحكومة على مواصلة تنفيذ البرامج الرامية إلى الحد من الفقر الذي تعانيه الأُسر الإكوادورية المنحدرة من أصل أفريقي واستكشاف مشاريع جديدة وابتكارية مولّدة للدخل.

٦١- وأحاط الخبراء علماً باستثمار السلطات الإكوادورية مبلغاً غير مسبوق من الموارد في الخدمات الاجتماعية المصممة خصيصاً لإفادة أفقر شرائح المجتمع. ومع ذلك، يوصي الخبراء باتخاذ تدابير إضافية لتمكين الإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي من الوصول المتكافئ للخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم والسكن اللائق.

٦٢- ويساور الخبراء القلق إزاء تنفيذ استراتيجية الحد من الفقر وتعزيز الوصول إلى الخدمات الأساسية على أساس الضرورة الجغرافية المحددة، بدلاً من التركيز على شرائح محددة من المجتمع، مثل السكان المنحدرين من أصل أفريقي. ويرى الخبراء وجوب استكمال هذا النهج ببرامج خاصة تفيد مجتمعات الإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي حيثما كانوا.

٦٣- وأُبلغ الخبراء بأن الإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي يفتقرون إلى حركة مجتمع مدني قوية ومتماسكة لتمثيل وتعزيز مصالحهم. كما يساورهم القلق من النقص الواضح في الاتصال المنتظم والمستمر بين المنظمات غير الحكومية، وكذلك بين المنظمات غير الحكومية والحكومة.

٦٤- ويحيط الخبراء علماً بالجهود التي تبذلها السلطات الإكوادورية لدعم مشاركة السكان المنحدرين من أصل أفريقي في الحياة العامة وفي عمليات اتخاذ القرار عن طريق مختلف المبادرات على المستوى المركزي والإقليمي والبلدي والمجتمعي. ويشددون على الحاجة إلى تعزيز هذه المشاركة في جميع مجالات الحياة العامة، بما فيها الأحزاب السياسية والسلطة القضائية وقوات الشرطة والمهن مثل التعليم والمهن القانونية والأكاديمية. ويحث الخبراء الحكومة على اتخاذ تدابير لتعزيز مشاركة مجموعات وحركات المجتمع المدني للسكان المنحدرين من أصل أفريقي في الحياة العامة.

٦٥- ويؤيد الخبراء كذلك إنشاء صندوق توثيق لشؤون الإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي في جامعة سيمون بوليفار الأندية. ويعرب الخبراء عن القلق إزاء عدم وجود مركز بحوث مخصص لدراسة ثقافة الإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي وتاريخهم.

٦٦- ويشعر الخبراء ببالغ القلق إزاء بلوغ العنف مستويات مريعة في بعض المجتمعات المحلية، وإزاء العنف المترلي المتفشي في أوساط الأُسر المنحدرة من أصل أفريقي وحالات احتجاز الشرطة الإكوادورية أشخاصاً منحدرين من أصل أفريقي وإساءة معاملتهم. ويشدد الخبراء على الحالة الراهنة لفرط تمثيل السكان المنحدرين من أصل أفريقي في مراكز الاحتجاز مقارنة بعامة السكان.

٦٧- ويشعر الخبراء بالقلق إزاء صورة الإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي في وسائط الإعلام، وبخاصة وجود قوالب نمطية وأشكال تحيز ترتبط بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي. وعلم الخبراء في مناسبات عديدة أن الإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي كثيراً ما يُصوَّرون تصويراً مشوهاً ويتعرضون للسخرية في وسائط الإعلام.

٦٨- ويلاحظ الخبراء التدابير التي تضمنتها خطة التنمية الوطنية للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠ لتحسين وضع الإكوادوريات المنحدرات من أصل أفريقي. ويرى الخبراء أن التمييز القائم على أساس نوع الجنس لا يزال متفشياً بصورة استثنائية في مجالات الحماية والفقر والتعليم والعمل والمساواة في الأجور. ويساور الخبراء القلق تحديداً إزاء حالة الأمهات والنساء القاصرات والعازبات العاملات في البيوت.

التوصيات

٦٩- يحث الفريق العامل الحكومة على التصدي لظروف الفقر الواسع الانتشار في أوساط السكان المنحدرين من أصل أفريقي بتوجيه الاستثمار إلى هذه الشريحة تحديداً.

٧٠- ويدعو الفريق العامل الحكومة إلى اعتماد قانون محدد لمكافحة التمييز الإثني والعنصري والتمييز القائم على نوع الجنس وإلى وضع آلية رصد للنظر في حالات التمييز ضد السكان المنحدرين من أصل أفريقي.

٧١- ويحث الفريق العامل الحكومة على تكثيف جهودها لتعزيز احترام السكان المنحدرين من أصل أفريقي وثقافتهم وتقاليدهم وإسهامهم في المجتمع الإكوادوري. ولتحقيق هذه الغاية، ينبغي تنظيم حملة وطنية لتعزيز تعدد الثقافات واحترام كرامة السكان المنحدرين من أصل أفريقي وثقافتهم وتقاليدهم.

٧٢- ويدعو الفريق العامل الحكومة إلى اتخاذ تدابير لتقليص الفجوة القائمة في مجال التعليم بين الإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي وعامة السكان والتصدي لأوجه الحيف في نواتج التعليم.

٧٣- ويشدد الفريق العامل على أن جميع الخدمات الصحية وغيرها من الخدمات الأساسية ينبغي أن تتاح بيُسر وفي أقرب وقت ممكن لجميع الإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي.

٧٤- ويرى الفريق العامل أن التعليم الإثني ضروري لتعريف السكان المنحدرين من أصل أفريقي بتاريخهم وثقافتهم، وكذلك لتمكين المجتمع عامةً من الاطلاع على تاريخ وثقافة الغير.

٧٥- ويشدد الفريق العامل على أن لمنظمات المجتمع المدني للإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي، وكذلك للسكان المنحدرين من أصل أفريقي ذاتهم، دوراً أساسياً يضطلعون به في إقامة مجتمع عادل وديمقراطي ومتعدد الثقافات. ويوصي الفريق العامل بأنه ينبغي لرابطات السكان المنحدرين من أصل أفريقي أن تضع استراتيجيات للتعاون ولإقامة أرضية مشتركة تمكنها من أداء دور حلقة وصل مع السلطات الحكومية للتعبير عن شواغل واحتياجات السكان المنحدرين من أصل أفريقي في إكوادور. وينبغي لهذه الرابطات كذلك أن تخطط للقيام بأعمال متضافرة تستهدف تحسين حالة السكان المنحدرين من أصل أفريقي في البلد.

٧٦- ويرى الفريق العامل أن لوسائط الإعلام مسؤولية خاصة ودوراً هاماً في مكافحة التمييز والعنصرية ضد السكان المنحدرين من أصل أفريقي. وفي ظل عدم وجود تشريعات مناسبة، يحث الفريق العامل وسائط الإعلام على اعتماد تدابير للرصد والتنظيم الذاتي، بغية القضاء على جميع مخلفات العنصرية والتمييز الإثني في برامجها ومحتوياتها الأخرى. وبالمثل، ينبغي للحكومة أن تدعم تدريباً خاصا لوسائط الإعلام للتغلب على التمييز ضد السكان الإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي.

٧٧- ويحث الفريق العامل الحكومة على مضاعفة جهودها لكفالة مشاركة السكان المنحدرين من أصل أفريقي مشاركة كاملة في الشؤون العامة والإيعاز للسلطات المعنية باتخاذ التدابير المناسبة لكفالة مشاركة السكان الإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي في جميع مستويات الإدارة العامة.

٧٨- ويشجع الفريق العامل الجامعات ومؤسسات الأبحاث على بذل جهود إضافية لدراسة ثقافة السكان المنحدرين من أصل أفريقي. وينبغي وضع سياسات مؤسسية لإدماج أكبر عدد ممكن من الباحثين والمهنيين المنحدرين من أصل أفريقي في هذه المشاريع. ويدعو الفريق العامل الحكومة إلى دعم إنشاء مركز لدراسات شؤون الإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي كأداة لصون تاريخهم وتقاليدهم وثقافتهم.

٧٩- ويحث الفريق العامل الحكومة على المضي في دعم التطوير الجاري للمساعدة القانونية المجانية كأداة لمكافحة فرط تمثيل السكان المنحدرين من أصل أفريقي في مراكز الاحتجاز.

٨٠- وكإجراء لمعالجة القوالب النمطية وأشكال التحيز الموجهة ضد السكان المنحدرين من أصل أفريقي، يشدد الفريق العامل على ضرورة إتاحة التدريب المناسب لفئات مهنية معينة (مثل الشرطة والمحامين والقضاة والمعلمين).

٨١- ويحث الفريق العامل الحكومة على تعزيز مكتب أمين المظالم، بسبل منها إنشاء وحدة فرعية منفصلة مخصصة للسكان المنحدرين من أصل أفريقي.

٨٢- ويشدد الفريق العامل على وجوب إيلاء عناية خاصة لأوضاع الإكوادوريات المنحدرات من أصل أفريقي (بشأن قضايا مثل التعليم والعمل وبصفتهن ضحايا للعنف). وثمة حاجة إلى وضع برامج خاصة لتثقيف النساء وتمكينهن من استكمال المؤهلات اللازمة للحصول على فرص عمل مجزية. وثمة حاجة كذلك إلى إنشاء نظام حصص وآليات حماية خاصة تتاح للنساء بيسر.